



الشاهين يسأل عن قرار مجلس الأمناء بمنع موظفي «مكافحة الفساد» من الترقيات



أسماء الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية قال في مقدمته: صدر القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وارتجى منه المواطنون أن يكون مدافعا أميناً عن المال العام، وملاحقا دؤوبا للسراقات والسراق، وتكون الهيئة ممارسة ضامنة للشفافية والعدالة والنزاهة ومنع تعارض المصالح. وعليه، قرر القانون رقم (2) لسنة 2016 المشار إليه في المادة (12) منه أن «تختار الهيئة موظفيها بنسب شفافية وفقا لمعايير».

وأشّر (لدليل سياسات وقواعد شؤون الموظفين) الصادر بالقرار رقم 155 لسنة

2017 من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد متضمنا المبادئ نفسها ومبينا المعايير والمحددات.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1- لماذا صدر في يناير 2018 قرار مجلس الأمناء بمنع

موظفي الهيئة من الترقي لمنصب (مدير إدارة) عبر اشتراط أن يكون كل مرشح لمنصب (مدير) لديه خبرة عملية سابقة بوظيفة (مدير) مما يحرم كل موظفي الهيئة المترشحين داخليا من ذلك؟

2- لماذا لم تنشر إعلانات بالصحف المحلية لشواغر في وظيفة (مدير إدارة التحري) و(مدير إدارة التوعية) والإدارية) و(مدير إدارة الشؤون المالية)، وغيرها من إجمالي (13) مديرا، مشار إليها في قرار مجلس الأمناء (يناير 2018) واللجنة المنبثقة منه؟ يرجى تزويدي بالإعلانات إن وجدت، وهل شغلت المناصب الإشرافية المشار إليها أعلاه؟

الغانم يستقبل رئيس التحالف الوطني العراقي



الرئيس الغانم مع السيد عمار الحكيم

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس التحالف الوطني العراقي ورئيس تيار الحكمة الوطني سماعة السيد عمار الحكيم والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

حضر اللقاء نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري والنائب د.خليل عبدالله ابل والمستشار بالديوان الأميري محمد أبو الحسن وسفير العراق لدى الكويت علاء الهاشمي.

عمر الحكيم والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

حضر اللقاء نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري والنائب د.خليل عبدالله ابل والمستشار بالديوان الأميري محمد أبو الحسن وسفير العراق لدى الكويت علاء الهاشمي.

العازمي: ناقشنا مع اللجنة اشتراط التعليم العالي حصول الطالب على «الأيلتس» للابتعاث الخارجي

«التعليمية»: ندعم إجراءات «التربية» لمحاربة ظاهرة الغش بالمدارس



د.حامد العازمي ود.هيثم الأثري خلال اجتماع اللجنة التعليمية

الامتحانات بمدارس التعليم العام وكليات ومعاهد التعليم العالي واشتراط التعليم العالي حصول الطالب على الأيلتس للابتعاث الخارجي، والقرارات الصادرة من مجلس الخدمة المدنية المتعلقة باعتماد القبول للراغبين بالدراسة خارج الكويت.

التربية والتعليم العالي د.حامد العازمي أنه وجد الدعم الكامل من اللجنة التعليمية البرلمانية لألحة محاربة الغش ونحن نشكرهم على ذلك، وقال العازمي عقب خروجه من اجتماع اللجنة: ناقشنا مع اللجنة ثلاثة موضوعات وهي الغش في

متعلقة بالترقيات واستقال رئيسها نريد معرفة أسباب استقالته، وطلبنا اجتماعا مع وزير التربية ومدير الجامعة بحضور جمعية أعضاء هيئة التدريس للاطلاع على الشكاوى المارة بشأن الترقيات وشبهة التدخل فيها. من جانبه، أعلن وزير

وأوضح انه بحضور مدير جامعة الكويت تمت مناقشة شكاوى سابقة لدى اللجنة، لها علاقة بالترقيات والبعثات في الجامعة، وكان هناك حديث ونهنا وحذرتنا وزير التربية من مغبة تجاهل موضوعات الشكاوى، ونعلم تماما ان هناك لجنة استشارية

وأكد عبدالله أن اللجنة التعليمية أيدت خلال الاجتماع ما اتخذته وزارة التربية من إجراءات ونظماها بالا لتراجع عنها، وهناك فرق شاسع بين التدرج في التعامل مع قضية الغش أو ان تكون العقوبة متطابقة مع متوازية مع نوع الغش.

تتني على وزارة التربية وتشد على يدها في قضية التعامل مع الغش، وذلك لحماية طلبتنا المجتهدين أولا، والأمر الآخر حماية المجتمع من هذه الثقافة «ثقافة الغش»، مستدركا: «هناك من يسعى الى التدرج في التعامل مع الغش، وهذا الكلام باطل ومرفوض».

عندما يتخرج الطالب بامتياز ونسبته 80% وعلى كالم الأخر في وزارة التربية «ما يفك الخط أبيض ما يعرف بالانجليزي شيء» اذا هذا كيف يتم إرساله في بعثة؟

ويشان موضوع الغش، قال عبدالله «ان اللجنة التعليمية

أيدت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية دعمها لوزارة التربية في الإجراءات التي اتخذتها لمحاربة ظاهرة الغش بالمدارس، مطالبة الوزارة بعدم التراجع عما اتخذته من قرارات حماية للطلبة المجتهدين.

وقال مقرر اللجنة النائب د.خليل عبدالله عقب الاجتماع الذي عقد بحضور وزير التربية والتعليم العالي د.حامد العازمي «ناقشنا بحضور الوزير عدة موضوعات أهمها قضية الغش بالمدارس، واختبارات «الأيلتس»، وتم الاتفاق على ان تنتظر اللجنة من وزارة التعليم العالي الإحصاءات والأرقام المتعلقة ب«الأيلتس» لإثبات مدى أهمية هذا الاختبار وأثره على الطلبة والعملية التعليمية.

وأضاف عبدالله «كنا ومازلنا نعتقد أن «الأيلتس» هو حل ترقيعي مشكلة أكبر بان كثيرا من طلبتنا يتخرجون في مدارس التعليم العام ولا تعكس نسبهم مستواهم

«الميزانيات»: عجوزات هبطت باحتياطات «أسواق المال»

مصرفات الهيئة قدرت في ميزانية السنة المالية الجديدة بـ 36 مليون دينار، بانخفاض عن الميزانية السابقة والتي كانت 41 مليون دينار، مع تضمينها درجات جديدة لتعيين الكويتيين بـ 62 درجة وظيفية. وقال عبد الصمد إن «اللجنة شددت على ضرورة إيجاد الضوابط المناسبة وبما يحقق العدالة والمساواة في صرف المكافآت السنوية (البونص) حيث سجل ديوان الحاسبة ملاحظات حول ذلك وتم تلافيا وفق ما هو مثبت في تقرير ديوان الحاسبة المرسل للجنة».

بينت خلال الاجتماع أن مثل هذه الملاحظات ستنقضي إذا ما وافق مجلس الوزراء على تكوين احتياطي للهيئة بقيمة 1,5 مليار دينار، وسبق أن بينت اللجنة رأيها أن مثل هذا الاحتياطي بحاجة إلى مزيد من الدراسة والاسترشاد برأي وزارة المالية وديوان الحاسبة». ولفت عبد الصمد إلى أن للأجهزة الرقابية ملاحظات على هذا الاحتياطي من انه يتشكل إزواجية مع المحفظة الوطنية وأنه لم توضع الضوابط الكافية لاستخدامه كمصداق مالية وغيرها، وأوضح أن

تمارس نشاطا تجاريا رغم أنها ميزانية مستقلة فقد أدى ذلك إلى تحيقها عجوزات مستمرة منذ تأسيسها حتى تاريخه بقيمة 130 مليون دينار ليصل إجمالي احتياطيها إلى 82 مليون دينار بعدما كان 213 مليون دينار بسبب تغطية تلك العجوزات من الإحتياطي العام لها». وأكد عبد الصمد أهمية اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من تآكل احتياطي الهيئة بزيادة إيراداتها أو إعادة النظر في طبيعة ميزانيتها لتكون ميزانية ملحقه بدلا من مستقلة. وأشار إلى أن «الهيئة

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية هيئة أسواق المال للسنة المالية الجديدة 2019/2018 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2016 وملاحظات ديوان الحاسبة بشأنها.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في بيان صحافي إن اللجنة تبين لها بعد المناقشة انخفاض تقديرات الإيرادات في ميزانية الهيئة إلى مليوني دينار بعدما كانت في الحساب الختامي أكثر من 10 ملايين دينار لأن تحصيل الرسوم وعمولات

طالبها العلم من تخصصهم العلمي في التخصص الذي يرغبونه، ومن ثم يكون غير مشروع لمنع من يرغب من مواصلة تعليمه، وذلك يزيد من الأغللال والقيود على الحريات الشخصية ومن بينها حرية اختيار نوع التعليم وحيثه وتوقيته المناسب بما يوائم ظروف طالب العلم.

ونص الاقتراح على ما يلي: إلغاء قرار وزارة التعليم العالي القاضي بمنع الطلبة بالتسجيل في الجامعات لخصي أكثر من سنتين على حصوله على شهادة الثانوية العامة، والسماح لمن يرغب في مواصلة تعليمه الجامعي في جمهورية مصر العربية من مواصلة تعليمه.

تقدم النائب د.محمد الحويولة باقتراح برغبة قال فيه: ان الحرية في التعليم حق مقرر لا يجوز الحد منه أو انتقاصه، وإن الدستور الكويتي حرص على حق التعليم واعتبره ركنا أساسيا لتقدم المجتمع، تخلفه الدولة وترعاه، وقد عهد إلى وزارة التعليم العالي مباشرة شؤون عملية التعليم والشهادات العلمية ومخرجاتها، وكل ما يتعلق بها.

ولكن القرار الوزاري الذي يمنع من مرت سنتان من حصوله على شهادة الثانوية والذي يرغب في مواصلة تعليمه الجامعي في مؤسسات التعليم العالي المسموح الالتحاق بها في جمهورية مصر العربية ومواصلة

تقدم النائب د.محمد الحويولة باقتراح برغبة قال فيه: ان الحرية في التعليم حق مقرر لا يجوز الحد منه أو انتقاصه، وإن الدستور الكويتي حرص على حق التعليم واعتبره ركنا أساسيا لتقدم المجتمع، تخلفه الدولة وترعاه، وقد عهد إلى وزارة التعليم العالي مباشرة شؤون عملية التعليم والشهادات العلمية ومخرجاتها، وكل ما يتعلق بها.

ولكن القرار الوزاري الذي يمنع من مرت سنتان من حصوله على شهادة الثانوية والذي يرغب في مواصلة تعليمه الجامعي في مؤسسات التعليم العالي المسموح الالتحاق بها في جمهورية مصر العربية ومواصلة

الفضل: ما إجراءات تطبيق قرار التكويت؟

1- ما اعداد الكويتيين من حملة شهادات الحقوق العاملين في القطاع الخاص لا يتماشى مع اختصاصهم حتى 31 ديسمبر 2017؟

2- ما الإجراءات الحالية المتبعة لتشجيع الكويتيين من حملة شهادات الحقوق للعمل في القطاع الخاص، وهل هناك رؤية مستقبلية مدرجة في الخطة التنموية للدولة لزيادة أعدادهم وتشجيعهم للانخراط والعمل في القطاع الخاص؟

على سبيل المثال مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة - حتى 31 ديسمبر 2017؟

5- ما اعداد الكويتيين من حملة شهادات الحقوق في قائمة الانتظار في ديوان الخدمة المدنية حتى 31 ديسمبر 2017؟ وعلى ضوء القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، يرجى افادتي بالآتي:

الذي تم جمعهم بمجموعة واحدة؟

2- ما الإجراءات الفعلية المتبعة لتطبيق قرار 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية؟

3- ما اعداد الكويتيين وغير الكويتيين من حملة شهادات الحقوق العاملين في مؤسسات الدولة حتى 31 ديسمبر 2017؟

4- ما اعداد الكويتيين وغير الكويتيين من حملة شهادات الحقوق العاملين في مؤسسات الدولة ذات الميزانيات المستقلة

وجه النائب احمد الفضل سؤالاً لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح جاء فيه: على ضوء قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية، يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1- ما الاسس والمعايير التي تم على ضوئها تحديد نسبة 88% الخاصة بمجموعة وظائف القانون والسياسة والشؤون الإسلامية، وما السند القانوني

وجه النائب احمد الفضل سؤالاً لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح جاء فيه: على ضوء قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية، يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1- ما الاسس والمعايير التي تم على ضوئها تحديد نسبة 88% الخاصة بمجموعة وظائف القانون والسياسة والشؤون الإسلامية، وما السند القانوني

أكد أن القانون أحد الحلول الجذرية للبطالة الخضير: رد «التقاعد المبكر» يضر بعلاقة السلطين

مؤكد أن رد القانون للمجلس سيعطي رسالة سلبية قد تلقي بظلالها على تعاون السلطين في المرحلة المقبلة.

وأوضح ان الحكومة سعت طوال عقود مضت إلى حل مشكلة البطالة إلا أن هذه المساعي لم تكفل بالنجاح، مشددا على ضرورة تعاون الحكومة مع المجلس في البحث عن حلول جذرية وهي ليست مستحيلة لكنها تتطلب إرادة حكومية حقيقية وترجمة التوفيق والقرارات والقوانين الصادرة عن مجلس الأمة على الشأن، ولعل التقاعد المبكر أحد أهم الحلول التي يمكن أن توجد فرص عمل للكويتيين.

دعا النائب د.حمود الخضير الحكومة إلى عدم إعادة قانون التقاعد المبكر إلى المجلس، معربا عن ثقته بتعاون سمو رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك وتفهمه لرغبة الغالبية العظمى من المجلس في إقرار القانون، والعمل من أجل استكمال مسيرة الإنجاز للقوانين التي يحتاجها المواطنون.

وأضاف في تصريح صحافي أن من شأن هذا القانون أن يحل الكثير من المشاكل المزمنة التي لم تتمكن الحكومة من إيجاد حل جذري لها، وعلى رأسها مشكلة البطالة التي تفرص على السلطين التعاون معا من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بحلها أو التقليل من

عسكر لتنفيذ حكم صلاحية شهادة الثانوية بعد عامين

لحكم أول درجة الأمر الذي يجب أن يضعه وزير التربية وقياديو الوزارة بعين الاعتبار ويشرعوا في تنفيذه.

وأضاف العنزي انه من غير المعقول أن تقف الوزارة حجر عثرة أمام الراغبين في الحصول على الشهادات الجامعية بعدما حرموا منها لأي سبب كان.

التربية بتطبيق القرار لأن هناك أشخاصا يطمحون إلى إكمال دراستهم وحال قرار إلغاء شهادة الثانوية بعد عامين من الحصول عليها دون انخراطهم في الجامعات التي كانوا قد اكملوا إجراءات الالتحاق بها قبل القرار.

وقد عسكر أن القضاء انتصر للمتروك بالعلم وجاء حكم الاستئناف مطابقا

من تجاوزت مدة حصوله على شهادة الثانوية العامة وقال النائب عسكر العنزي في تصريح صحافي إن الدستور الكويتي اعتبر التعليم ركنا أساسيا لتقدم المجتمع وتخلفه وترعاه الدولة مستغربا القرار السابق والذي جاء بأسباب غير مقنعة.

وتمنى عسكر أن تتباصر

طالب النائب عسكر العنزي وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي بتنفيذ حكم الاستئناف الذي قضى بأن شهادة الثانوية العامة لا تلغى بمرور عامين وبحق لصاحبها اكمال دراسته الجامعية بخلاف قرار الوزارة السابق الذي أوقف التسجيل في الجامعات المصرية لكل

وجه النائب احمد الفضل سؤالاً لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح جاء فيه: على ضوء قرار ديوان الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية، يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1- ما الاسس والمعايير التي تم على ضوئها تحديد نسبة 88% الخاصة بمجموعة وظائف القانون والسياسة والشؤون الإسلامية، وما السند القانوني

أكد أن القانون أحد الحلول الجذرية للبطالة الخضير: رد «التقاعد المبكر» يضر بعلاقة السلطين

مؤكد أن رد القانون للمجلس سيعطي رسالة سلبية قد تلقي بظلالها على تعاون السلطين في المرحلة المقبلة.

وأوضح ان الحكومة سعت طوال عقود مضت إلى حل مشكلة البطالة إلا أن هذه المساعي لم تكفل بالنجاح، مشددا على ضرورة تعاون الحكومة مع المجلس في البحث عن حلول جذرية وهي ليست مستحيلة لكنها تتطلب إرادة حكومية حقيقية وترجمة التوفيق والقرارات والقوانين الصادرة عن مجلس الأمة على الشأن، ولعل التقاعد المبكر أحد أهم الحلول التي يمكن أن توجد فرص عمل للكويتيين.

دعا النائب د.حمود الخضير الحكومة إلى عدم إعادة قانون التقاعد المبكر إلى المجلس، معربا عن ثقته بتعاون سمو رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك وتفهمه لرغبة الغالبية العظمى من المجلس في إقرار القانون، والعمل من أجل استكمال مسيرة الإنجاز للقوانين التي يحتاجها المواطنون.

وأضاف في تصريح صحافي أن من شأن هذا القانون أن يحل الكثير من المشاكل المزمنة التي لم تتمكن الحكومة من إيجاد حل جذري لها، وعلى رأسها مشكلة البطالة التي تفرص على السلطين التعاون معا من أجل إيجاد الحلول الكفيلة بحلها أو التقليل من